بقرارها رقم٥١٢ (الدورة السادسة) بتاريخ ٢٦كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢. ومع ذلك ما زالت الحكومات العربية ترفض التفاوض مع اسرائيل، وتمارس سياسة عدوانية ازاءها، مما يخالف الميثاق»[٨٦].

ويلاحظ أن اصرار اسرائيل على المفاوضات المباشرة التي لم يحددها، على أي حال، القرار رقم ١٩٤ خلافاً لمزاعمها، كان بهدف التعتيم على مواقفها الرافضة لتنفيذ القرارات الدولية. ويلاحظ أيضاً ان نجاح اسرائيل في كسب تأييد كبير لمزاعمها هذه بين أعضاء الأمم المتحدة، قد حوّل المناقشات ومشاريع القرارات في الدورة السابعة للجمعية العامة، وخصوصاً في اللجنة السياسية المنبثقة عنها، لمصلحتها. فقد طرحت للنقاش، أمام هذه اللجنة، بعد مباحثات طويلة وشاقة، مشاريع قرارات ثلاثة؛ أولها مشروع المفاوضات المباشرة، أي الاقتراح المؤيد لموقف اسرائيل، وقد تقدمت به ثماني دول هي كندا والدانمارك وهولندا والنروج والاكوادور والاورغواي وكوبا وبنما. وينص هذا المشروع على وجوب فضّ المنازعات بين اسرائيل والعرب بالطرق السلمية، ويطلب من جميع الفرقاء الامتناع عن القيام بأية أعمال عدائية، ويؤكد على أن التوصل الى تسوية جميع المشكلات المختلف عليها بين الطرفين هو في الدرجة الأولى مسؤولية الحكومات المعنية، ويلح على الفرقاء المعنيين المبادرة فوراً للدخول في مفاوضات مباشرة من أجل حل المشاكل المعلقة بينهم[٨٧]. وقد عكس هذا المشروع مواقف كل من أميركا وبريطانيا وفرنسا من الصراع العربي – الاسرائيلي في ذلك الوقت، والداعي الى ضرورة قيام مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، دون أن تكون قرارات الأمم المتحدة السابقة شرطاً لاجرائها، لئلا يحول ذلك دون عقد صلح بين الطرفين. رفضت الدول العربية مشروع قرار الدول الثماني المذكور، مذكرة اللجنة بالقرار رقم ١٩٤ وبالمهمات التي كلفت بها لجنة التوفيق في اطاره من حيث وضع القدس تحت رقابة دولية وتسهيل عودة اللاجئين الراغبين في العودة والتعويض على غير الراغبين منهم. واستناداً الى هذا الموقف، تقدمت سوريا بمشروع قرار يطلب من محكمة العدل العليا ابداء رأي استشاري فيما إذا كان يحق للاجئين الفلسطينيين العودة إلى أملاكهم وممارسة حقوقهم ومصالحهم فيها، وإذا كان يحق لاسرائيل التنكر لهذه الحقوق، وفيما إذا كانت هذه الحقوق واجبة الاحترام حكماً لذاتها، أو خاضعة، وجوباً، لمفاوضات بين دول ليس اللاجئون من رعاياها، واذا كان يحق للدول أن تعقد اتفاقات حول هذه الحقوق[٨٨]. أما مشروع القرار الثالث، فقد تقدمت به بعض الدول الآسيوية، وقد شدد على ضرورة تقيد لجنة التوفيق بقرارات الامم المتحدة السابقة في مساعيها لايجاد حل، دون أن يدعو الى مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل[٨٩].

وعلى الرغم من نجاح مشروع القرار الأول في اللجنة السياسية، فقد فشل أثناء التصويت عليه في الجمعية العامة يوم ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢؛ إذ لم ينل ثلثي الأصوات بحسب الميثاق والاجراءات الداخلية. ورغم هذا الفشل، فإن الأجواء داخل الأمم المتحدة،كانت قد تحولت لصالح اسرائيل، كما ظهر خلال المناقشات حول مشاريع القرارات الثلاثة المذكورة سابقاً. وقد أدرك المندوبون العرب هذه الحقيقة، ولذلك امتنعوا عن اعادة ادراج قضية فلسطين على